

Distr.: Limited
24 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيسة المجلس، منير أكرم (باكستان)، بناء على مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قرار الجمعية العامة 209/59 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 221/67

المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، المتعلقين كليهما باستراتيجية للانتقال السلس للبلدان الجارية رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً،

وإنه يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 280/65 المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2011، الذي أقرت

الجمعية بموجبه إعلان إسطنبول⁽¹⁾ وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020⁽²⁾،

وإنه يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 15/69 المؤرخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الذي أقرت

فيه الجمعية الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)"، وكذلك قرار الجمعية العامة 3/74 المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الذي أقرت فيه الجمعية العامة الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا،

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، 9-13 أيار/مايو 2011 (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(2) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



وإن يشير إلى قراراته 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998 و 34/2007 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2007 و 20/2013 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2013 و 15/2016 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2016 و 8/2019 المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019،

وإن يكرر الإعراب عن اقتناعه بأنه لا ينبغي لأي بلد يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نمواً أن يعاني من اختلال تقدّمه الإنمائي أو عكس مساره،

وإن يضع في اعتباره أهمية أن تكون معايير إدراج أسماء البلدان في فئة أقل البلدان نمواً ورفعها منها وتطبيق الإجراءات المتبعة في ذلك ثابتة لضمان مصداقية العملية، وبالتالي مصداقية فئة أقل البلدان نمواً، وأن يولى في الوقت ذاته الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان التي يحتمل أن تُرفع أسماؤها من قائمة فئة أقل البلدان نمواً أو الجاري النظر في رفع أسماؤها منها،

1 - يحيط علماً بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين⁽³⁾؛

2 - يلاحظ العمل الذي اضطلعت به اللجنة بشأن (أ) الإجراءات المعجلة والمسارات التحويلية: إنجاز عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة؛ (ب) والاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁴⁾؛ (ج) والاستعراض الشامل للمعايير المتعلقة بأقل البلدان نمواً؛ (د) ورصد البلدان الجاري رفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفعت أسماؤها منها؛ (هـ) وتحسين المساعدة المقدمة إلى هاتين الفئتين من البلدان كلتيهما؛ (ز) وتقديم اقتراح بشأن الإطار المتعلق ببرنامح العمل لصالح أقل البلدان نمواً؛

3 - يطلب من اللجنة أن تبحث، في دورتها الثالثة والعشرين، الموضوع السنوي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 وأن تُقدّم توصيات بشأنه؛

4 - يطلب أيضاً من اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً أو التي رفعت أسماؤها منها، وفقاً للفقرة 21 من قرار الجمعية العامة 221/67؛

5 - يسلم بأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ذو تأثير شديد على أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان الجاري رفع أسماؤها من هذه الفئة، وأنه من المرجح أن يؤثر على مسارات التنمية المستدامة فيها؛ ويطلب إلى اللجنة إجراء دراسة شاملة، في حدود الموارد المتاحة، عن آثار كوفيد-19 على فئة أقل البلدان نمواً؛ ويطلب أيضاً إلى اللجنة أن ترصد عن كثب آثار أزمة كوفيد-19 على أقل البلدان نمواً والبلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً، وأن تدرج تلك الآثار بشكل كامل ضمن استعراضاتها التي تجري كل ثلاث سنوات؛

6 - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدّم المساعدة إلى البلدان الجاري رفع أسماؤها من فئة أقل البلدان نمواً عند وضع وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم يستجيب للاحتياجات القطرية الخاصة لكل من البلدان التي خرجت من تلك الفئة وذلك لفترة محددة وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2020، الملحق رقم 13 (E/2020/33).

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

7 - **يعترف** مع الارتياح بمساهمات اللجنة في الجوانب المختلفة من برنامج عمل المجلس، ويكرر تأكيد دعوته لزيادة التفاعل بين المجلس واللجنة، ويشجع الرئيس، وسائر أعضاء اللجنة، حسب الاقتضاء، على مواصلة اتباع هذه الممارسة على النحو المحدد في قرار المجلس 20/2011 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2011، في حدود الموارد المتاحة وحسب الاقتضاء، ويدعو اللجنة إلى كفالة تبادل الرأي مع الدول الأعضاء في المسائل الموضوعية بواسطة جلسة تكرر لذلك في أثناء دورتها الثالثة والعشرين في عام 2021، في حدود الموارد المتاحة.
